اقتصاد

اليمن: أزمات الوقود تضاعف الأسعار

عدن ـ **محمد راجح**

التحقت عدن، جنوب اليمن، إلى العاصمة صنعاء ومناطق الشمال، بقائمة المدن التي تجتاحها أزمة الوقود، بعد إغلاق معظم محطات التعبئة أبوابها منذ نهاية الأسبوع الماضي. وفرضت الشركة اليمنية الحكومية للنفط في عدن منذ مطلع يوليو/ تموز الحالي لائحة سعرية جديدة للوقود، شملت معظم المناطق الواقعة في نطاق الشركة الحكومية، ارتفعت بموجبها صفيحة الـ20 لتراً من البنزين، من 3500 ريال إلى 5600 ريال، ونحو 5800 ريال لصفيحة الـ20 لتراً من مادة الديزل، من 3700 ريال (الدولار في عدن يساوي 765 ريالاً). ويعيش اليمن على وقع أزمة وقود خانقة منذ منتصف شهر يونيو/ حزيران الماضي في سيناريو مكرر للأزمات التي تشهدها البلاد منذ بداية الحرب قبل ما يزيد على خمس سنوات في المشتقات النفطية التي انعكست على شكل صدمات قوية أثرت بشدة في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وتفاقمت أزمة الوقود على خلفية تبادل الاتهامات بين أطرف الصراع حول التسبب في الأزمة. وأعلن الحوثيون أمس الأحد، وصول ناقلة وقود إلى ميناء الحديدة الخاضع لسيطرتهم غربي اليمن، في وقت ارتفعت فيه حدة الاتهامات الموجهة إلى التحالف العربي بقيادة السعودية، بمنع وصول الناقلات إلى الميناء. جاء ذلك في تغريدة نشرها عبر حسابه على تويتر، رئيس مؤسسة موانئ البحر الأحمر (خاضعة للحوثيين)، يحيى شرف الدين نائب.

واتهمت الجماعة على لسان مدير شركة النفط بصنعاء عمار الأضرعي، التحالف العربي، بأنه يواصل احتجاز 20 سفينة نفطية ومنعها من الوصول إلى ميناء الحديدة.

وألقت الأزمة بظلالها على حياة المواطنين اليمنيين ومختلف القطاعات التي أصيبت بشلل شبه كامل بسبب نقص الوقود. وتفاجأ ملاك المركبات والسيارات في عدن بانخفاض المعروض من المشتقات النفطية منذ نحو عشرة أيام، وصولاً إلى اختفائها وإغلاق معظم محطات التعبئة الخاصة بالوقود أبوابها في العاصمة المؤقتة للحكومة اليمنية عدن. وأفاد المواطن سامي عبد الناصر، من سكان عدن، وهو صاحب سيارة أجرة، بأنه ذهب كالمعتاد إلى إحدى المحطات في منطقة الشيخ عثمان شمال عدن لتعبئة سيارته التي يعمل عليها ويعيل أسرة مكونة من ستة أفراد، لكن الدهشة أصابته حسب قوله لـ«العربي الجديد»، عندما وجدها مغلقة والسيارات والمركبات تتجمع حولها. وتعيش عدن منذ سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي عليها بشكل رسمي وعلني في شهر إبريل/ نيسان الماضي، عقب إعلان حلفاء الإمارات ما يسمى الإدارة الذاتية لعدن ومحافظات جنوب اليمن، على وقع أزمات معيشية وخدمية متعددة، شملت الكهرباء والماء والصرف الصحي وارتفاع غير مسبوق في أسعار السلع الغذائية وتوقف صرف رواتب الموظفين المدنيين للشهر الثالث على التوالي، وتدهور كبير في سعر صرف العملة.

وحسب الباحث الاقتصادي مراد منصور، استهدفت الحرب والصراع الدائر في اليمن بشكل رئيسي حياة الناس البسطاء وأرزاقهم ورواتبهم وأعمالهم، وسط تشكل فئات تجارية استغلت الحرب والصراع الدائر لتنشط في الاقتصاد الموازي الذي استنزف مقدرات اليمنيين وثرواتهم ومواردهم، والثراء على حساب معاناتهم المتفاقمة. ويرى منصور في حديث لـ«العربي الجديد»، أن هذا الصراع تركز بشكل رئيسي منذ عامين تحديداً على مختلف الجوانب الاقتصادية، وهو ما يلاحظ في أزمات الوقود المستفحلة وانهيار العملة.

بريطانيا تطلب من اليابان بدائل لهواوي

(Getty)

قالت صحيفة نيكي التجارية أمس، إن الحكومة البريطانية طلبت من اليابان المساعدة في بناء الجيل الخامس لشبكاتها اللاسلكية دون شركة هواوي تكنولوجيز، في خطوة أخرى بحرب تكنولوجية وأمنية عالمية بين الولايات المتحدة والصين. وأضافت الصحيفة، دون الإشارة إلى أي مصادر، أن بريطانيا ذكرت شركتي إن.ئي.سي وفوجيتسو كموردين بديلين محتملين. وقالت إن مسؤولين بريطانيين التقوا مع نظراء لهم في طوكيو يوم الخميس الماضي، وذلك بعد يومين من إصدار بريطانيا أوامر باستبعاد معدات هواوي من شبكاتها للجيل الخامس بحلول نهاية 2027. ومع استعداد بريطانيا للخروج من الاتحاد الأوروبي، أجبرت المخاوف بشأن أمن هواوي رئيس الوزراء بوريس جونسون، على الخيار بين الولايات المتحدة والصين، موازناً بين تحالف مهم مقابل استثمارات بالمليارات.

الخليج بلا عمالة وافدة

مصطفى عبدالسلام

ما حدث في الكويت مؤخراً يعطي صورة مصغرة لما يمكن أن يكون عليه حال الاقتصاد الخليجي لو استغنت دول مجلس التعاون عن العمالة الوافدة في إطار مواجهة الأزمة المالية العنيفة التي تمر بها، أو في حال طبقت بشكل صارم خطة «خلجنة» الوظائف، وهو الهدف الذي تسعى إليه منذ سنوات طويلة، لكنها فشلت في تطبيقه لأسباب عدة من أبرزها نقص الكوادر والخبرات، خاصة في قطاعات حساسة كالنفط والغاز.

وحسب الأرقام الحديثة، فإن هناك آلاف الشركات الخليجية تأثرت سلبا خلال الأيام الماضية بسبب نقص العمالة الوافدة، وأن هناك أكثر من 320 شركة كويتية تقدمت بالفعل بشكاوى إلى الجهات المسؤولة بشأن استمرار غياب آلاف الموظفين، وعدم تمكن الشركات والمؤسسات التجارية من استئناف الأنشطة، وأن 78% من الشركات تواجه شبح الانهيار.

يتكرر الأمر في دول خليجية أخرى قامت منذ شهر مارس/ آذار الماضي بتسريح عشرات الآلاف من العمالة الوافدة عقب تعرضها لأزمة مالية مزدوجة ناجمة عن استمرار تهاوي أسعار النفط، والخسائر الفادحة التي تتعرض لها هذه الدول جراء تفشي كورونا، ومن المتوقع أن تتواصل موجة الاستغناء عن هذه العمالة التي تستنزف نحو 120 مليار دولار من احتياطيات الخليج سنويا، خاصة أن المؤشرات الحالية تؤكد أن الأزمة المالية التي تمر بها دول مجلس التعاون لن تنقشع قريبا، ودليل ذلك ما كشفه محافظ البنك المركزي السعودي، أحمد الخليفي، السبت، من أن اقتصاد المملكة تراجع في الربع الثاني من العام الجاري بدرجة أكبر من الربع الأول، كما توقع صندوق النقد الدولي قبل ثلاثة أسابيع انكماش اقتصادات دول الخليج بنسبة 7,6% في 2020، متأثرا بتداعيات تفشي الفيروس، وهو ما يعني استمرار هذه الدول في تطبيق سياسة التقشف التي بين ملامحها تسريح المزيد من العمالة الوافدة.

في ظل هذه المؤشرات فإن أزمة سوق العمل في دول الخليج ستزداد تعقيداً، مع استمرار تراجع أسعار النفط وظهور موجة ثانية من فيروس كورونا يعقبها تراجع الطلب العالمي على النفط الخليجي، واستمرار توقف الأنشطة الاقتصادية والتجارية، خاصة أنشطة السياحة والسفر والحج والعمرة، وصعوبة عودة العمالة الوافدة إلى دول المنطقة.

وإذا ما صدقت توقعات مؤسسة «أكسفورد إيكونوميكس البريطانية فإن التوظيف في الخليج قد ينخفض 13% تقريبا، وهو ما يعني أن عدد العمالة الأجنبية التي ستغادر السعودية سيبلغ نحو 1,7 مليون عامل، والإمارات 900 ألف عامل، ويتكرر الأمر في الكويت وقطر وسلطنة عمان.

أسواق

زيادة الصادرات الإيرانية إلى الإمارات

قال المدير العام لمكتب الشؤون العربية والأفريقية لمنظمة تنمية التجارة الإيرانية، فرزاد بيلتن، إن الصادرات إلى الإمارات في الربع الأول من هذا العام، زادت بنحو ثمانية في المائة، أي ارتفعت إلى مليار دولار بعد أن كانت 900 مليون دولار في الفترة نفسها من العام الماضي. وبحسب تقرير وزارة الصناعة والمناجم والتجارة اول من امس، اضاف بيلتن: الإحصائيات تظهر أن الصادرات إلى الإمارات في الفترة المذكورة زادت من حيث الوزن بنحو 40 بالمائة، حيث بلغت ثلاثة ملايين و400 الف طن بعد أن كانت مليونين و400 الف طن. وقال بيلتن: عُقدت جلسة لبحث حلول الشحن بالسكك الحديدية بين إيران وسورية.

المغرب يقرر استئناف السياحة والنقل

قررت الحكومة المغربية، أمس، استئناف الأنشطة السياحية والنقل العمومي بين المدن والفعاليات الرياضية، وفق شروط محددة، اعتباراً من منتصف ليلة أمس. جاء ذلك، بحسب بيان لوزارة الداخلية المغربية، حصلت الأناضول على نسخة منه. وقررت الحكومة مجدداً تخفيف إجراءات الحجر الصحي، عبر السماح للفنادق باستعمال 100 بالمئة من طاقتها الإيوائية، والسماح باستخدام 75 بالمئة من الطاقة الاستيعابية للنقل العمومي بين المدن وداخلها، وفق شروط محددة. وقررت الحكومة يوم 21 يونيو/ حزيران الماضي، السماح للفنادق والنقل باستئناف العمل، باستعمال 50 بالمئة من طاقتهما الاستيعابية.

استقرار بنوك الكويت رغم كورونا

توقع محافظ بنك الكويت المركزي أن يظل القطاع المصرفي الكويتي على المستوى نفسه من الاستقرار، رغم الأزمة التي تعصف باقتصاد البلاد بسبب فيروس كورونا. وقال المحافظ محمد الهاشل، في بيان امس الاحد، بمناسبة صدور تقرير الاستقرار المالي لعام 2019، إن قوة القطاع المصرفي ومتانته «تتوقفان على امتداد فترة الأزمة الحالية وشدتها، وقد تختلف آثارها من بنك لآخر». واضاف انه رغم الظروف الاستثنائية الحالية التي يمرّ بها الاقتصاد الكويتي، فان الائتمان المصرفي «قد يسجل نسب نمو إيجابية جيدة» نتيجة انخفاض تكاليف الاقتراض».

مصر تقترض بشراهة: 6 مليارات دولار من «الأفريقي» و«الأوروبي»

القاهرة ـ **العربي الجديد**

واصلت مصر لجوءها إلى الاقتراض الخارجي بهدف الحد من أزمتها المالية، إذ حصلت على نحو 6 مليارات دولار من البنكين الأفريقي للتصدير والاستيراد، والاستثمار الأوروبي. وتلقت مصر قروضا من البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد (أفريكسيم) بلغت 3,55 مليارات دولار إضافة لنحو 300 مليون دولار من البنك ذاته للبنك الأهلي المصري (الحكومي). كما وافق بنك الاستثمار الأوروبي، على تقديم قرض لمصر بقيمة 2,2 مليار دولار، ليبلغ إجمالي القروض من البنكين نحو 6,05 مليارات دولار. وقال «أفريكسيم» إنه قدم حزمة تمويل بقيمة 3,55 مليارات دولار للبنك المركزي المصري وبنوك محلية أخرى لمساندة القطاع المصرفي المصري على مواجهة تداعيات «كوفيد-19» بموجب برنامج البنك للتخفيف من آثار الوباء على التجارة. وأضاف البنك في بيان وفقا لنشرة «إنتربرايز» المحلية الاقتصادية، أمس الأحد، أنه قام أيضا بتقديم تمويل إضافي بقيمة 300 مليون دولار للبنك الأهلي المصري لدعم حركة التجارة البينية الأفريقية، إلى جانب منحة بقيمة 250 ألف دولار للحكومة المصرية لمواجهة تداعيات الفيروس. وأوضح البنك أن التمويل الذي يقدمه «أفريكسيم بنك» للتخفيف من آثار الوباء على التجارة، يهدف لتوفير الموارد اللازمة لتسديد قروض التجارة ودعم سيولة العملات الأجنبية لضمان استمرار تدفق الواردات الأساسية. كما يستهدف التمويل توفير السيولة اللازمة للبنك المركزي المصري والبنوك الأخرى لإقراض العملاء خلال الأزمة. ودفعت الأزمة المالية التي تعاني منها مصر ولا سيما بعد أزمة فيروس كورونا، الحكومة مرة أخرى للتوجه إلى دوامة الاقتراض من صندوق النقد الدولي لتحصل أخيراً على ثمانية مليارات دولار، فارتفع إجمالي الديون التي اقترضتها القاهرة من الصندوق إلى 20 مليار دولار، بعدما حصلت على 12 مليار دولار بين 2016 و2019. وفرض صندوق النقد طوال السنوات الماضية أجندة أدت إلى ارتفاع كبير بأسعار السلع الغذائية والوقود والكهرباء والمياه، فضلاً عن ارتفاع أسعار الأدوية والمواصلات العامة. ولم تكتفِ الحكومة المصرية بقروض صندوق النقد، بل حصلت على تمويلات أخرى من عدة دول ومؤسسات مالية، الأمر الذي أوصل ديونها إلى مستويات قياسية.

تقرير

الاحتجاجات تحاصر فوسفات تونس... من الإنتاج إلى الاستيراد

تواجه صناعة الفوسفات في تونس خطر الانهيار بسبب الاحتجاجات المتواصلة من العاطلين عن العمل الذين يطالبون بتوفير فرص تشغيل لهم

تونس ـ **إيمان الحامدي**

تحوّلت اعتصامات طالبي العمل في منطقة الحوض المنجمي إلى تهديد جدّي لكيان شركتي فوسفات قفصة والمجمع الكيميائي اللذين يواجهان خطر الانهيار مع اقتراب تونس من الانتقال من خامس منتج عالمي للفوسفات إلى مستورد لهذه المادة. وأعلنت وزارة الطاقة والمناجم رسميا الخميس الماضي، أن الوضع في شركة الإنتاج الحكومية لن يتحمل المزيد بعد تعطل الإنتاج بصفة شبه كاملة خلال شهر يوليو/تموز الجاري.

وقالت الوزارة في بلاغ رسمي لها إن نقل الفوسفات (الخام) عن طريق القطارات توقف بصفة كاملة نتيجة اعتصامات طالبي الشغل، وقد أدى ذلك إلى تراجع مستوى المخزون بمصانع المجمع الكيميائي التونسي إلى أدنى مستوياته مما يدفع المجمع إلى إيقاف وحداته الصناعية بصفة كلية في ظرف يومين. وتزامن إطلاق وزارة الطاقة لصافرة الإنذار مع تقديم المجمع الكيميائي (شركة حكومية) لأول مرة في تاريخه بطلب للحكومة للسماح له باستيراد كميات من الفوسفات بغاية تحويلها والإيفاء بالتزاماته تجاه زبائنه في الأسواق الدولية.

أكد وزير الدولة لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية والحوكمة ومكافحة الفساد، محمد عبو، يوم الجمعة الماضي، أن المجمع الكيميائي طلب رسميا من الدولة الترخيص له لاستيراد الفوسفات.

وقال عبو إن المجمع الكيميائي لا يحتكم على مخزونات من الفوسفات وهو متخوف من عدم تلبية الطلبيات للزبائن منها من تداعيات تعطل إنتاج الفوسفات على الاقتصاد المحلي.

ويواجه المجمع الكيميائي صعوبات كبيرة بسبب نفاد مخزوناته من مواد الفوسفات الأولية نتيجة عدم قدرة شركة فوسفات قفصة على استخراج الخامات من الحوض المنجمي ونقلها إلى مراكز التحويل للمجمع. وقال المكلف بالإعلام بشركة فوسفات قفصة، علي الهوشاتي، إن المجمع الكيميائي يطلب سنويا من شركة فوسفات قفصة توفير احتياطات لا تقل عن 6 ملايين طن من المواد الأولية، غير أن الشركة عاجزة عن توفير هذه الكميات بسبب صعوبات عديدة تواجهها.

وأفاد الهوشاتي في تصريح لـ«العربي الجديد» بأن تواصل الاحتجاجات ووقف العمل في منطقة الحوض المنجمي يهددان عمل شركتي فوسفات قفصة والمجمع الكيميائي، مشيرا إلى أن تونس فقدت موقعها في قائمة الدول المنتجة لهذه المادة بسبب صعوبات في الإيفاء بالتزاماتها تجاه زبائنها والأسواق التي لا تزال تتعامل معها. وأكد أن معدل احتياطي المواد الأولية الذي يتم نقله للمجمع الكيميائي في السنوات التسع الأخيرة يتراوح بين 2,5 و3,5 ملايين طن، وهو ما يؤثر على الصناعات الكيميائية التحويلية ومختلف أنشطة المجمع، فضلا عن تأثير ذلك على تزويد السوق المحلية من الأسمدة الزراعية. وأضاف المسؤول بشركة فوسفات قفصة: أن تونس تحتكم على مخزون كبير من الفوسفات في منطقة الحوض المنجمي ومناجم أخرى يمكن استغلالها غير أن اختلال التوازنات المالية للشركة يحول دون تجديد معدات الحفر والمغاسل وأسطول النقل.

وتنقل صخور الفوسفات عن طريق السكك الحديدية إلى مواقع المعالجة الموجودة في صفاقس والصخيرة وقابس ومضيلة لاستخدامها كمواد خام في إنتاج حمض الفوسفوريك والأسمدة من قبل المجمع الكيميائي. ويرجّح مصدر مسؤول بالمجمع الكيميائي أن تتراجع كميات الفوسفات المحوّلة خلال العام الحالي إلى أكثر من 50 في المائة نتيجة تباطؤ استخراج المواد الأولية والتحويل بسبب جائحة فيروس كورونا، مشيرا إلى أن الشركة ستضطر إلى الاقتراض لمواجهة المصاريف والخسائر التي ستترتب عن تراجع نشاطها.

وقال ذات المصدر، الذي رفض ذكر اسمه، لـ «العربي الجديد» إن المجمع كان يتوقع هذا العام أن ترتفع الكميات المحوّلة إلى حدود 5 ملايين طن، غير أن تباطؤ الإنتاج في مواقع استخراج المواد بالمغاسل وعدم حصول المجمع على الكميات اللازمة سيؤدي إلى مراجعة أهداف الشركة، مؤكدا أن الإنتاج هذا العام لن يتجاوز 2,6 مليون طن. وأضاف أن مخزونات الفوسفات القابل للتحويل نفدت بسبب صعوبات تحول دون وصول قطارات الفوسفات من الحوض المنجمي إلى مراكز التخزين التابعة للمجمع، مؤكداً أن تواصل تراجع المخزونات يدفع الشركة إلى توريد المواد الأولية للالتزام بتعهداتها تجاه زبائنها الخارجيين ولا سيما السوق الهندية. وكان المجمع الكيميائي ينوي تحويل 5 ملايين طن من الفوسفات هذا العام معوّلا على مخزونات من الفوسفات مقدرة بنحو 3 ملايين طن زيادة على الكميات التي ستوفرها المغاسل، غير أن تباطؤ الإنتاج بسبب فيروس كورونا قد ينزل بالإنتاج إلى النصف، حسب المصدر. وتناقش الشركة خطوط تمويل من أجل تحسين وضعها المالي ومجابهة الخسائر المترتبة عن تباطؤ الإنتاج كما تقدمت المؤسسة بطلب للحصول على 150 مليون دولار من البنك الإسلامي للتنمية و50 مليون دينار من بنوك محلية ستوجه لتسديد أجور الموظفين ودعم القطاع الفلاحي. وقال الخبير الاقتصادي، محسن حسن، إن الإضرار المباشر بمؤسستي فوسفات قفصة والمجمع الكيميائي بات يهدد مواطن الشغل الأساسية فيهما.

شباب عاطلون عن العمل يأخذ مناجم الفوسفات يطالبون بتوفير وظائف (فتحي بلعيد/فرانس برس)

%37

أكدت بيانات رسمية أن إنتاج الفوسفات في تونس بلغ مستوى 3,85 ملايين طن في 2019، مقابل 2,8 مليون طن في 2018، مسجلا بذلك تحسّنا بـ37 بالمائة مقارنة بالعام قبل الماضي، وتراجعا قدره 52 بالمائة مقارنة بعام 2010 (8 ملايين طن).

تقارير عربية

عمالة

الكويت: هجرة الوافدين تهدّد القطاع الخاص

الكويت ـ **أحمد الزعبي**

تواجه شركات القطاع الخاص الكويتي أزمة حادة تهدد استمرارية العمل والإنتاج بسبب هجرة العمالة الوافدة وإجراءات عزل بعض المناطق وعدم تمكن عشرات الآلاف من الوافدين من العودة إلى الكويت بسبب استمرار غلق المطار حتى الآن.

وتقدر أعداد الوافدين خارج الكويت خلال الـ 6 أشهر الماضية بنحو 110 آلاف وافد، حسب بيانات حكومية اطلعت عليها «العربي الجديد»، فيما تواجه 78% من الشركات شبح الانهيار، وفق مصدر مسؤول.

وكشف تقرير حكومي عن أن هناك أكثر من 320 شركة تقدمت بشكاوى إلى الهيئة العامة للقوى العاملة بشأن استمرار غياب الآف الموظفين وعدم تمكن الشركات والمؤسسات التجارية من استئناف الأعمال.

وأظهر التقرير، الذي اطلعت عليه «العربي الجديد»، أن ثمة وافدين لن يتمكنوا من العودة إلى أعمالهم في الكويت مجدداً بسبب انتهاء صلاحية إقاماتهم، وهم خارج البلاد، بينما لن تتمكن شركات القطاع الخاص من جلبهم مرة أخرى، إلا من خلال تأشيرات عمل جديدة، وهي متوقفة حالياً. وفي السياق، أكد مصدر حكومي لـ«العربي الجديد» أن مجلس الوزراء طلب من الجهات الحكومية والهيئة العامة للقوى العاملة، وممثلي شركات القطاع الخاص وضع تصور لحل أزمة نقص العمالة وغيابها، وتذليل العقبات التي تواجه القطاع الخاص من أجل استئناف العمل مرة أخرى بصورة طبيعية. وأضاف المصدر، الذي رفض ذكر اسمه، أن 78% من شركات القطاع الخاص تواجه شبح الانهيار والإفلاس في حالة عدم التمكن من استئناف الأنشطة الاقتصادية بصورة طبيعية، مشدداً على أن العقبة الأهم لاستئناف الأعمال، عودة الموظفين إلى أعمالهم، وخصوصاً الموجودين خارج الكويت وينتظرون العودة مع بدء تشغيل الرحلات التجارية في مطلع أغسطس/ آب المقبل.

320 شركة تشكو استمرار غياب آلاف الموظفين الوافدين

وفي أعقاب أزمة تفشي فيروس كورونا في الكويت، تصاعدت حالة الغضب ضد الوافدين، في ظل تواصل الضغوط التي يمارسها نواب مجلس الأمة الكويتي (البرلمان) لمعالجة قضية التركيبة السكانية، فيما شنّ رواد التواصل الاجتماعي هجوماً حاداً على الوافدين، وخصوصاً الجالية المصرية التي نالت الحصة الأكبر بسبب حادثة تجهير العمالة المخالفة في مراكز الإيواء على خلفية تأخر السلطات المصرية في إجلائهم، وطالب نشطاء بترحيلهم.

على جانب آخر، قال رئيس وحدة الأبحاث في المركز الدولي للدراسات الاقتصادية في الكويت (مستقل)، عبد العزيز المزيني، إن مجلس الوزراء تأخر كثيراً في بحث مشكلات شركات القطاع الخاص من خلال توفير بيئة العمل المناسبة من أجل استئناف الأنشطة الاقتصادية والعودة التدريجية إلى الحياة الطبيعية من دون مشكلات، وصولاً إلى مرحلة التعافي الاقتصادي.

وأضاف المزيني لـ«العربي الجديد» أن تجاهل أزمة عودة الوافدين والتعامل معها من منطلق أنها قضية هامشية سيضرّ بالاقتصاد الوطني، حيث يعتمد القطاع الخاص على العمالة الوافدة، ولن تستطيع الحكومة تطبيق سياسة إحلال الكويتيين بدلاً منها، لأسباب كثيرة، أهمها رغبة المواطنين في العمل في القطاع الحكومي.

وبدأت الحكومة خطة شاملة لإحلال المواطنين بدلاً من الوافدين في الهيئات والجهات الحكومية، تتضمن 3 مراحل، حيث بدأت المرحلة الأولى في شهر يونيو/ حزيران الماضي، بإنهاء خدمات 5662 وافداً، فيما ستُستكمل الخطة حتى شهر إبريل/ نيسان 2021. ويقول الباحث الاقتصادي الكويتي، عادل الفهيد، لـ«العربي الجديد» إن الحملات ضد الوافدين في مواقع التواصل الاجتماعي أثرت فيهم كثيراً، مؤكداً أن الحكومة أصبحت تستجيب لضغوط النواب والناشطين في مواقع التواصل دون مراعاة الأضرار الاقتصادية التي تتحملها شركات القطاع الخاص. وحذّر الفهيد من هجرة العمالة الوافدة، وخصوصاً أصحاب الخبرات والكفاءات، وذلك بسبب التصعيد غير المبرر ضدهم، فضلاً عن استمرار غلق المجال الجوي ومنعهم من العودة إلى استئناف أعمالهم حتى الآن، وتخفيض أجور مئات الآلاف منهم، مشيراً إلى أن آلاف الوافدين قد غادروا البلاد بصورة نهائية بسبب الحملات والإجراءات ضدهم خلال الفترة التي أعقبت جائحة كورونا.

وحسب الأرقام الرسمية الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء، يبلغ إجمالي عدد العاملين في سوق العمل بالكويت نحو 2 مليون و181 ألفا و53 نسمة. وتحتل الجالية الهندية المرتبة الأولى من حيث عدد الملتحقين بسوق العمل بنسبة 27% بإجمالي 578 ألفاً و40 عاملاً، ثم الجالية المصرية بنسبة 24%، حيث يبلغ عدد العاملين في سوق العمل نحو 518 ألفاً و843، ويحتل المواطنون الكويتيون المرتبة الثالثة بنسبة 19% بإجمالي 408 آلاف و205، ثم الجالية البنغالية بنسبة 9% بـ 185 ألفاً و405، وتأتي بعدها باكستان والفيليبين بنسبة 4%، ثم سورية بـ3%.

إلى ذلك، أكد الخبير الاقتصادي الكويتي، حجاج بوخضور، ضرورة استفادة الحكومة من تجارب الدول التي استطاعت تجاوز أزمة كورونا، مشيراً إلى أن الاستمرار في غلق المطار وعدم استقبال الوافدين منذ شهر فبراير/ شباط الماضي أمر غير مقبول، في ظل سعي الشركات إلى استئناف الأعمال وتعويض خسائرها.

ودعا بوخضور خلال اتصال هاتفي مع «العربي الجديد» الحكومة إلى معالجة أزمات الشركات، مؤكداً أن القطاع الخاص تكبد خسائر فادحة بسبب الغلق الإجباري، وشدّد على ضرورة حل أزمة عودة الوافدين، بالموازاة مع إقرار خطة التحفيز الاقتصادي.

موسم رحيل العمالة الوافدة (ياسر الزيات/فرانس برس)

اسواق

انخفاض أسعار الخضار في غزة

غزة ـ **محمد السوافيري**

لم يكن بائع الخضار محمد عاشور أمام فسحة من الخيارات للتصرف في الخضروات المختلفة المكدسة لديه، إلا أن يبيعها بأقل الأسعار، أو تتعرض للتلف، وعلى كلا الجهتين سيكون أمام خسارة واضحة.

وشهدت أسواق قطاع غزة حالة تذبذب في أسعار الخضروات بشكل ملحوظ ومالت نحو الانخفاض الكبير، نتيجة الظروف الاقتصادية وتأخر صرف رواتب موظفي السلطة الفلسطينية والتي صرفت بنسبة 50% فقط بعد شهر من استحقاقها، مما عرّض كثيرين من بائعي الخضروات، والمزارعين أيضاً إلى خسائر كبيرة.

وأوضح عاشور لـ«العربي الجديد» أنّ انخفاض أسعار الخضروات ووجود كميات كبيرة منها أدى إلى تراجع طلب المواطنين عليها، خاصة في ظل ارتفاع درجات الحرارة، لافتاً إلى أنّ كثيرا من الكميات لديه تعرضت للتلف والفساد.

وتراجعت القدرة الشرائية لدى المواطنين في قطاع غزة بشكل كبير وملموس، ما أثر على الحركة التجارية بشكل عام في أسواق غزة، حتى في المنتجات الأساسية كالخضار والفواكه التي تأثرت أسعارها بتراجع القدرة الشرائية.

ووصلت أسعار بعض الخضار إلى شيكل الواحد (الدولار = 3,45 شيكل) وبعضها إلى أقل من ذلك، حيث بيع البعض منها الكيلوين بشيكل واحد، الأمر الذي كبّد المزارعين والباعة خسائر فادحة، عدا عن وفرة الكميات التي تتعرض للتلف السريع بسبب ارتفاع درجات الحرارة وبقائها لديهم لأيام.

وتعرّض أكثر من 25 ألف مزارع في قطاع غزة للخسارة المباشرة بسبب أزمة جائحة كورونا وما تبعها من حالة طوارئ أدت إلى إغلاق المعابر الحدودية بشكل شبه كامل، وإغلاق الأسواق المركزية في المدينة، وتعطل المدارس والجامعات والمطاعم أيضاً. وقال الناطق باسم وزارة الزراعة في غزة، ادهم البسيوني، لـ«العربي الجديد»، إنّ أرقام الخسائر كبيرة وصعبة في القطاع الزراعي. وما يزيد الأمر سوءاً أنّ الأزمة ما زالت مستمرة ويصعب حصر خسائرها حتى اللحظة. وأوضح أنّ أسباب عدّة ساهمت في تذبذب أسعار الخضار، أبرزها الحصار المتواصل منذ 14 عاماً، ما أدى إلى منع التصدير، وتأخر صرف الرواتب وحالة الطوارئ التي مرّت بها البلاد بسبب جائحة كورونا، حيث تأثرت مواسم الخضروات بسبب إغلاق المطاعم وصالات الأفراح وكافيتريات ومقاصف المدارس والجامعات.

ونبّه الناطق باسم وزارة الزراعة، إلى أنّ ارتفاع درجة الحرارة يؤدي إلى تسارع إنتاج الخضار بشكل كبير، مما يزيد من وفرة أنواع مختلفة في الأسواق وتعرّضها لحالة من التذبذب في الأسعار تسبب خسارة كبيرة للمزارعين والتجار. وفاقت خسائر القطاع الزراعي، منذ حلول أزمة جائحة كورونا، أكثر من مليون دولار في مدة قصيرة، فيما يخشى أن تزيد الأزمة من حجم هذه الخسائر حال استمرارها. ويعمل في القطاع الزراعي في قطاع غزة أكثر من 35 ألف مزارع وعامل، وتمثل الزراعة إحدى ركائز الأمن الغذائي في القطاع.

وأشار البسيوني، إلى أنّ وزارة الزراعة حضت المؤسسات الدولية والمحلية الداعمة بالتوجه لدعم القطاع الزراعي، لا سيما في ظل انخفاض أسعار المنتجات مقابل ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج، مما يعرض المزارعين لخسائر أكثر بكثير. وبين أنّ حالة الحظر الصحي والطوارئ المفروضة في غالبية دول العالم أدت إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي، لافتاً إلى أنّ الأزمة ما زالت تراوح مكانها رغم تراجع إجراءات حالة الطوارئ بغزة من دون بقية دول العالم في ظل عدم وجود حالات كورونا مؤكدة داخل القطاع.

ويعاني المزارعون في غزة من صعوبة التسويق للخارج بسبب الحصار من جهة وحالة الطوارئ من جهة أخرى، مما يخلق حالة من تضخم الإنتاج.

وتسعى الجهات الحكومية في غزة إلى ربط القطاعين الزراعي والصناعي لتوريد الفائض من المنتجات إلى المصانع وتحويلها إلى مواد مصنعة، كالصلصة والتمور والمخللات وغيرها، لخلق حالة من التوازن.

رعود حاد في أسواق الخضروات (عبد الحكيم أبو رياش)

الاقتصاد السعودي نحو الأسوأ

قال محافظ البنك المركزي السعودي، أحمد الخليفي، إن اقتصاد بلاده تراجع على الأرجح في الربع الثاني بدرجة أكبر من الشهور الثلاثة الأولى من العام. وقال الخليفي في نهاية اجتماع افتراضي لمسؤولي المالية بمجموعة العشرين، أول من أمس، إنه لا يتوقع تحسن الاقتصاد السعودي في الربع الثاني رغم التحسن في يونيو/ حزيران الماضي.

وأنكمش اقتصاد السعودية بنسبة واحد في المائة في الربع الأول متأثرا بأزمة فيروس كورونا وتراجع أسعار النفط. وانخفضت السعودية نحو الاقتراض الخارجي بشراهة، بالإضافة إلى السحب من احتياطي النقد الأجنبي بهدف تخفيف أزمتها المالية والحد من عجز الموازنة.

الجزائر

إغلاق الحدود يرهق تجار «الحقائب»

الجزائر ـ **حمزة كحال**

«نفدت المنتجات من البائعين، لم يعد لدي كريم أو مرهم للحفاظ على بشرتي، أصنع تحضيرات خاصة والدة إلى العلامات التجارية المحلية، أنا لا أعقد الأمور ولكن إذا استمر الحجر الصحي، سنعاني كثيرا من نفاد العديد من السلع المستوردة والتي لا يوجد لها مثيل محلي»، هكذا تحدثت جميلة، مواطنة جزائرية (28 سنة) والمغرمة بمواد التجميل المستوردة، لـ «العربي الجديد».

وقالت: ظللت لسنوات أتحصل على مواد التجميل المستوردة عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو عبر تجار الكابا (تجار الشنطة أو الحقائب)، ولكن الآن أصبحت غير متوفرة في السوق.

وهذا النشاط مورّوث من ثمانينيات القرن الماضي، والذي يسمح للتجار بإعادة بيع المنتجات التي تم شراؤها طوارئ أدت إلى إغلاق الحدودية بشكل شبه كامل، وإغلاق المعابر الحدودية بشكل شبه كامل، وحتى الأسواق المركزية في المدينة، وتعطل المدارس والجامعات والمطاعم أيضاً. وقال الناطق باسم وزارة الزراعة في غزة، ادهم البسيوني، لـ«العربي الجديد»، إنّ أرقام الخسائر كبيرة وصعبة في القطاع الزراعي. وما يزيد الأمر سوءاً أنّ الأزمة ما زالت مستمرة ويصعب حصر خسائرها حتى اللحظة. وأوضح أنّ أسباب عدّة ساهمت في تذبذب أسعار الخضار، أبرزها الحصار المتواصل منذ 14 عاماً، ما أدى إلى منع التصدير، وتأخر صرف الرواتب وحالة الطوارئ التي مرّت بها البلاد بسبب جائحة كورونا، حيث تأثرت مواسم الخضروات بسبب إغلاق المطاعم وصالات الأفراح وكافيتريات ومقاصف المدارس والجامعات.

ونبّه الناطق باسم وزارة الزراعة، إلى أنّ ارتفاع درجة الحرارة يؤدي إلى تسارع إنتاج الخضار بشكل كبير، مما يزيد من وفرة أنواع مختلفة في الأسواق وتعرّضها لحالة من التذبذب في الأسعار تسبب خسارة كبيرة للمزارعين والتجار. وفاقت خسائر القطاع الزراعي، منذ حلول أزمة جائحة كورونا، أكثر من مليون دولار في مدة قصيرة، فيما يخشى أن تزيد الأزمة من حجم هذه الخسائر حال استمرارها. ويعمل في القطاع الزراعي في قطاع غزة أكثر من 35 ألف مزارع وعامل، وتمثل الزراعة إحدى ركائز الأمن الغذائي في القطاع.

وأشار البسيوني، إلى أنّ وزارة الزراعة حضت المؤسسات الدولية والمحلية الداعمة بالتوجه لدعم القطاع الزراعي، لا سيما في ظل انخفاض أسعار المنتجات مقابل ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج، مما يعرض المزارعين لخسائر أكثر بكثير. وبين أنّ حالة الحظر الصحي والطوارئ المفروضة في غالبية دول العالم أدت إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي، لافتاً إلى أنّ الأزمة ما زالت تراوح مكانها رغم تراجع إجراءات حالة الطوارئ بغزة من دون بقية دول العالم في ظل عدم وجود حالات كورونا مؤكدة داخل القطاع.

ويعاني المزارعون في غزة من صعوبة التسويق للخارج بسبب الحصار من جهة وحالة الطوارئ من جهة أخرى، مما يخلق حالة من تضخم الإنتاج.

وتسعى الجهات الحكومية في غزة إلى ربط القطاعين الزراعي والصناعي لتوريد الفائض من المنتجات إلى المصانع وتحويلها إلى مواد مصنعة، كالصلصة والتمور والمخللات وغيرها، لخلق حالة من التوازن.

رعود حاد في أسواق الخضروات (عبد الحكيم أبو رياش)

أخبار العرب

رئيس وزراء الأردن يتعهد بمحاربة الفساد

أكد رئيس الوزراء الأردني، عمر الرزاز، أن محاربة الفساد وحماية المال العام هو توجه رسمي ومطلب شعبي لن نتراجع عنه، مضيفاً أن «موضوع حماية المال العام كشعار، مطلب للجميع ولكن ما أن يدخل حيز التنفيذ إلا ويواجه معارضة ومقاومة شديده من البعض». وتابع الرزاز، خلال كلمته الأسبوعية أمس الأحد، حول إجراءات الحكومة المتواصلة في حماية المال العام، أنّ الحكومة ستراجع الإجراءات مع الجهات المعنية؛ للحد من الجرائم، مضيفاً أن كل من يخرج عن القانون ستطاوله يد العدالة من دون استثناء. وشدد على أن الحكومة لن تتهاون في اتخاذ ما يلزم لصون المال العام، ومنع الاعتداء عليه، وضبط الإنفاق، وتطوير مختلف التشريعات التي تمكننا من حماية حقوق المواطنين ومقدّرات الوطن. وفي ما يتعلق بإعادة عمل المطارات خارجيا، أشار الرزاز إلى أن الأولوية الآن هي لعودة الأردنيين من الخارج، دون تعريض حياتهم وأسرهم للخطر، مبينا أنه سيكون هناك إعلان رسمي هذا الأسبوع يجيب عن كافة التخوفات من فتح المطارات.

عُمان: إعادة تشكيل مجالس إدارة 15 شركة حكومية

قالت وكالة الأنباء العمانية أمس، إن جهاز الاستثمار العماني أعاد تشكيل مجالس إدارة 15 شركة يشرف عليها في إطار مراجعة شاملة للشركات المملوكة للدولة. تضمن ذلك تغيير رؤساء مجالس إدارة خمس شركات. وأقامت سلطنة عُمان جهاز الاستثمار الشهر الماضي ليتملك ويدير معظم الأصول العائدة لصندوق الثروة السيادي للدولة ولوزارة المالية.

مصر تستهدف استيراد 700 ألف طن سكر

قال مسؤول في وزارة الزراعة المصرية أمس، إن مصر تستهدف استيراد من 600 إلى 700 ألف طن من السكر في السنة المالية 2020/ 2021 التي بدأت في أول يوليو/ تموز. وأضاف رئيس مجلس المحاصيل السكرية التابع للوزارة، مصطفى عبد الجواد، أن مصر زرعت 340 ألف فدان بقصب السكر في الموسم الماضي وأكثر من 600 ألف فدان ببنجر السكر.

أخبار العالم

الصين تربط بين سوقي السندات

قال بنك الشعب الصيني أمس، إنه سيربط بين سوق سندات البنوك وبورصة السندات، في خطوة تهدف إلى توحيد أسواق أدوات الدين وتسهيل سريان السياسة النقدية وإدارة الاقتصاد الكلي. أورد البنك المركزي في بيان أنه سيسمح للمستثمرين المؤهلين بشراء السندات وبيعها، بصرف النظر عن سوق تداولها من طريق بنية «الربط التحتية». وتأسست سوق تداول السندات بين البنوك في 1997، وتخضع لرقابة البنك المركزي وتهيمن عليها البنوك، وهي أكبر بكثير من بورصة السندات من حيث أحجام الإصدار والتداول. وتخضع بورصة السندات لرقابة اللجنة التنظيمية للأوراق المالية، وتضم مستثمرين من قبيل شركات السمسرة وصناديق الاستثمار والأفراد. وبنهاية 2019، بلغ إجمالي السندات القائمة في الصين 99,1 تريليون يوان (143 مليار دولار)، بحسب بيانات البنك المركزي.

خط غاز بين إسرائيل وأوروبا

وافقت حكومة الاحتلال الإسرائيلي أمس، على اتفاق مع دول أوروبية لمد خط أنابيب بحري سيزود أوروبا بالغاز الطبيعي من شرق المتوسط. يهدف خط الأنابيب «إيستميد»، الذي يجري التخطيط له منذ عدة سنوات، إلى نقل الغاز من حقالة سواحل إسرائيل وقبرص إلى اليونان، ومنها إلى إيطاليا. وكان اتفاق لتنفيذ المشروع وُقّع في يناير/ كانون الثاني بين وزراء من اليونان وقبرص وإسرائيل ويوليو/تموز كلفتها خسائر بـ 16 مليار دينار، في حين تتوقع الحكومة أن تصل خسائر الخطوط الجزائرية إلى 35 مليار دينار.

كما كشف التقرير، عن ضرر كبير مس قطاعات السياحة والطاقة والتجارة، ما دفع الحكومة إلى الإعلان عن حزمة تسهيلات وحوافز لتنشيط الأسواق.

الغلاف

يزرع النزاع التجاري والمالي بين بكين وواشنطن القلق في أصحاب الثروات بالصين، خاصة في أعقاب الإجراءات الأخيرة التي اتخذها الرئيس دونالد ترامب بإلغاء المعاملة التفضيلية للتجارة مع هونغ كونغ وفرض عقوبات على مؤسسات وشخصيات صينية

أثرياء الصين يهرّبون ثرواتهم

موجة هجرة للأموال إلى الخارج تحسباً للعقوبات الأميركية

لندن ـ **العربي الجديد**

تنتاب أثرياء الصين المخاوف من تطور النزاع بين بكين وواشنطن ليشمل حظر استخدام الدولار على بعض الشركات والمصارف الصينية، وكذلك حظر استخدام نظام التسويات العالمي «سويفت»، إذ إن حدوث مثل هذا الحظر سيهدد مباشرة ثرواتهم وتعاملاتهم المالية مع المراكز المالية الغربية. ويتوقع محللون غربيون أن تُطلق هذه المخاوف موجة جديدة من هروب الثروات الصينية إلى الخارج، شبيهة بما حدث من هروب أكثر من تريليون دولار في عامي 2015 و2016.

وحتى الآن تشير الأرقام التي نشرتها مصارف استثمارية غربية، إلى أن الأموال التي هربت من الصين ليست كبيرة بسبب الإجراءات المشددة التي اتخذها البنك المركزي الصيني لحركة التحويلات المالية خارج الصين واستقرار سعر صرف اليوان، لكن المشهد قد يتغير في المستقبل حسب مراقبين. في هذا الشأن، قدّر مصرف «غولدمان ساكس» الاستثماري الأميركي في تقرير صدر خلال عطلة الأسبوع، أن نحو 9 مليارات دولار هربت من الصين خلال شهر يونيو/ حزيران الماضي، وأن نحو 19 مليار دولار هربت خلال شهر مايو/ أيار الماضي، وبالتالي هناك نحو 28 مليار دولار هربت خلال شهرين فقط. وهذا المعدل من الثروات الهاربة من الصين يعد ضئيلاً مقارنة بما شهدته الصين من هروب أموال خلال عامي 2015 و2016، حينما ضرب سوق المال الصينية الانهيار الكبير الذي أجبر سلطات النقد الصينية على خفض قيمة العملة الصينية (اليوان) عدة مرات، وزيادة هامش التأرجح لليوان مقابل العملة الأميركية في مراكز «الأوفشور». وتراجع الاحتياطي الأجنبي الصيني وقتها بنحو 800 مليار دولار خلال عامين بسبب دعم سعر صرف اليوان، إذ هرّب أثرياء الصين وقتها نحو 1,2 تريليون دولار. لكن غولدمان ساكس، أشار في بياناته إلى أن حجم الاستثمار الأجنبي في السندات والأسهم الصينية حافظ على قوته. وقال المصرف إن المشتريات الأجنبية في السوق الصينية بلغت 11 مليار دولار في يونيو/ حزيران الماضي و16 مليار دولار في مايو/ أيار الماضي.

واستفادت الصين من ارتفاع حجم المشتريات الأجنبية في الأسهم والسندات ومن خفض معدل الفائدة على الدولار وارتفاع سعر صرف اليوان في يونيو/ حزيران بنسبة واحد في المائة مقابل العملة الأميركية، وهو ما يحقق أرباحاً للمصارف الأميركية. وعادة ما يؤدي تدهور سعر صرف اليوان إلى هروب رأس المال من الصين، خاصة من قبل الأثرياء الذين يتخوفون على ثرواتهم من التآكل. لكن يبدو أن الصين تعدّ مجموعة من الأسلحة المالية والنقدية هذه المرة للتعامل مع احتمال حظر واشنطن لمصارفها وشركاتها، كما تعد كذلك لاحتمال أن يؤدي مثل هذا القرار إلى هروب أموال ضخمة من أسواقها للخارج. وتشير بيانات مصرف «غولدمان ساكس» إلى أن الاحتياطي الأجنبي في البنك المركزي الصيني ارتفع بنحو 11 مليار دولار في يونيو/ حزيران ليبلغ 3,11 تريليونات دولار. وشهدت الثروات الخاصة خلال السنوات الأخيرة في الصين، ارتفاعاً كبيراً في البلاد، ومعظم هذه الثروات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمراكز المال الغربية، كذلك فإن جزءاً منها مستثمر في عقارات وأسهم وسندات في أسواق المال الغربية.

وكان مليارديرات البر الصيني يستخدمون في السابق هونغ كونغ كمركز تجاري حر في التعامل مع مراكز المال الغربية، ولكن بعد القرار الأميركي الأخير الذي ألغى «الوضعية التجارية الخاصة» للمدينة، يرى محللون غربيون أنه لم يعد لديهم خيار سوى التحايل على الإجراءات النقدية الصينية، أو خسارة جزء من ثروتهم في حال تراجُع سعر صرف اليوان إذا ما حدث حظر مصرفي دولاري. وبالتالي سيعاني مليارديرات الصين من أزمة حقيقية. وتقدّر ببيانات معهد « أكس ويلث»، ومقره في شنغهاي، ويرصد الثروة في الصين، عدد المليارديرات في الصين بنحو 324 مليارديراً من بين عدد المليارديرات في آسيا البالغ عددهم 758 مليارديراً، وتقدر ثروتهم بنحو 2,4 تريليون دولار.

يذكر أن الصين شهدت أكبر زيادة في عدد المليارديرات خلال العام الماضي مقارنة بالولايات المتحدة وأوروبا، إذ ارتفع عدد المليارديرات في الصين بنسبة 12%، حسب تقرير «أكس ويلث». وتُعد هونغ كونغ التي تشهد أكبر الاضطرابات السياسية من بين أكثر المراكز المالية تركيزاً في عدد المليارديرات، إذ يوجد فيها نحو 96 مليارديراً، تليها مومباي ثم طوكيو.

وحتى الآن رفعت الصين حجم احتياطاتها من الذهب، وكثفت من عمليات المقايضة التجارية مع العديد من شركاء التجارة وأطلقت خلال العام الجاري «اليوان الرقمي»، وهي خطوات تصب جميعها في نطاق الإعداد لاحتمال حظر الدولار وتدويل اليوان وفرضه على شركاء التجارة كبديل للدولار في تسوية الصفقات. وفي خطوة أخرى لتعزيز الاستثمار في الصين، قال بنك الشعب الصيني (المصرف المركزي) أمس الأحد، إنه سيربط بين سوق «السندات بين البنوك» و«بورصة السندات» في خطوة تهدف إلى توحيد أسواق أدوات الدين وتسهيل سريان السياسة النقدية وإدارة الاقتصاد الكلي. وحسب وكالة رويترز، أورد البنك المركزي في بيان أنه سيسمح للمستثمرين المؤهلين بشراء السندات وبيعها بصرف النظر عن سوق تداولها عن طريق بنية «الربط» التحتية. وسوق تداول «السندات بين البنوك» تأسست في 1997، وتخضع لرقابة البنك المركزي، وتهيمن عليها البنوك، وهي أكبر بكثير من بورصة السندات من حيث حجم الإصدار والتداول.

طائرة بتجهيزات فخمة للمليارديرات في الصين (Getty)

28 مليار دولار هربت في شهرين... والحكومة تشدد إجراءات التحويلات المالية

فوائد المانية من عزل بكين

من المتوقع أن تستفيد العديد من الدول الغربية من عزل الصين في تعزيز صناعاتها المحلية، وحسب معهد إيفو الألماني تسعى ألمانيا التي تعتمد على موردين عالميين لـ 17% من إنتاجها ومعظمهم من الصين إلى تنفيذ استراتيجية لتعزيز سلاسل الإمدادات المحلية وتقليل الاضطرابات المستقبلية. ومن المتوقع أن تتضمن الاستراتيجية الجديدة قواعد أكثر صرامة بشأن حقوق الإنسان وحماية البيئة على السلع المستوردة، وهي خطوة يقول الخبراء إنها ستعزز الشركات المصنعة المحلية.

ضغوط لتجديد برامج تحفيز الاقتصاد الأميركي

هناك مخاوف في بعض الولايات الأميركية من أن عدم مد برنامج التحفيز سيخلف ضائقة مالية للعديد من المواطنين الذين كانوا يتلقون مساعدات مالية

واشنطن ـ **شريف عثمان**

في الوقت الذي تقترب فيه العديد من برامج تحفيز الاقتصاد الأميركي من الانتهاء، تتسارع الجهود على كل الأصعدة من أجل تمديد بعض تلك البرامج، أملاً في استكمال مسيرة استعادة النشاط، بينما يخشى البعض تفاقم تأثيرها السلبي على عجز الموازنة. وكان قد تم إقرار هذه البرامج في مارس/ آذار الماضي الذي شهد ذروة تأثير أزمة انتشار فيروس كورونا على الاقتصاد. وبعد أن أقر الكونغرس برنامج تعويضات بطالة سخية لمن فقدوا وظائفهم خلال فترة انتشار الوباء، أو بسبب الجهود المبذولة لاحتوائه، ضمن قانون الأمن الاقتصادي والتخفيف والمساعدات الخاص بفيروس كورونا، المعروف اختصاراً باسم CARES، يضمن لهم الحصول على ما يقرب من 50% من دخلهم قبل فقدان وظائفهم، بالإضافة إلى 600 دولار أسبوعياً للمستخدَمين، عملاً على تحفيز الإنفاق الاستهلاكي الذي يعتبره الأميركيون السبب الرئيس في الانتعاش الاقتصادي خلال 11 عاماً مضت، يصل البرنامج إلى نهايته، بينما يضغط كثيرون من أجل مده لبضعة أسابيع إضافية.

وأرسل حكام الولايات يوم الجمعة رسائل إلكترونية لمستحقي تلك الإعانات، كل في ولايته، أكدوا فيها أن الأسبوع الحالي هو الأخير الذي يتم صرف هذه المبالغ، ما لم ينفق الحزبان الجمهوري والديمقراطي على تجديد البرنامج. لكن بدا واضحاً أن العديد من الأصوات المؤثرة في واشنطن تؤيد تجديد البرنامج الذي ساعد أكثر من 25 مليوناً على التعايش مع الأزمة خلال الشهور الماضية، رغم انقطاع أرزاقهم.

ويوم الجمعة، قالت جانيت يالين، الرئيس السابق لبنك الاحتياط الفيدرالي: «صراحة أنا أعتقد أن عدم مد برنامج تعويضات البطالة الاستثنائية سيكون بمثابة كارثة». وأكدت، مخاطبة أعضاء لجنة فرعية بمجلس النواب، مختصة بمتابعة تأثيرات أزمة الفيروس، من خلال تقنية الفيديو كونفرانس، أن هذه التعويضات كانت حبل إنقاذ لمن فقدوا وظائفهم، وأن «الاقتصاد الأميركي يحتاج للإنفاق الذي يمكن أن يقوم به هؤلاء». وفي نفس الجلسة، التي تعد الأولى لهما منذ تركهما منصبيهما، أيد بن برنانكي، الرئيس الأسبق للبنك موقف يالين، في ضرورة مد فترة تلقي تعويضات البطالة الاستثنائية، ممتدحاً مشرعي القوانين على حجم وسرعة رد فعلهم للأزمة الاقتصادية عند ظهور علاماتها الأولى قبل نهاية الربع الأول من العام.

وتحملت الحكومة الفيدرالية منذ منتصف مارس الماضي ما يقرب من 10 مليارات دولار من تعويضات البطالة الاستثنائية كل شهر وفقاً للقانون الذي أقره الكونغرس.

وبعد أن منحت الحكومة الأميركية شركات الطيران ما يقرب من 25 مليار دولار، وأقرضتها مبلغاً مماثلاً، لمساعدتها على الاحتفاظ بالعمالة لديها خلال فترة تراجع، وربما توقف إيراداتها، حتى آخر سبتمبر/ أيلول القادم، ومع إعلان بعض الشركات نيتها تسريح بعض موظفيها اعتباراً من بداية أكتوبر/ تشرين الأول، تقدم العديد من اتحادات العاملين في شركات الطيران بطلبات لمد برامج المساعدات للشركات من أجل تقليل عدد المسرحين بأكبر قدر ممكن.

والأسبوع الماضي، أخبرت بونايتد إيرلاينز أكثر من 35 ألفاً من موظفيها، يمثلون 45% من قوة العمل لديها في الولايات المتحدة، باحتمالات تسريحهم في وقت قريب، وفعلت أميركان إيرلاينز الأمر نفسه مع ما يقرب من 25 ألف موظف لديها.

وبعد أن مدت الفترة المسموح فيها للشركات الصغيرة بالتقدم للحصول على قروض من خلال برنامج حماية الأجور، PPP، حتى 8 أغسطس/آب القادم، تشير التوقعات إلى اضطرار الحكومة الأميركية لمد مرة أخرى، حيث لم تتمكن من منح كامل المبلغ المخصص للبرنامج، والبالغ نحو 600 مليار دولار، يتبقى منها حالياً أكثر من 100 مليار تبحث عمن يقترضها.

ويخالف هذه البرامج، نص قانون CARES على تأجيل، أو في بعض الأحيان إلغاء، سداد العديد من أقساط القروض الحكومية الخاصة بالطلبة، والتي تقترب قيمتها من 1,2 تريليون دولار، حتى نهاية سبتمبر/ أيلول المقبل.

برنامج التحفيز ساعد 25 مليون أميركي على التعايش مع أزمة كورونا

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

سيدة توزع الطعام المجاني في احد احياء لوس انجليس الفقيرة (Getty)

كورونا خنقت الاقتصاد البرازيلي

لندن ـ **العربي الجديد**

قال الرئيس البرازيلي جايير بولسونارو، يوم السبت، إن تدابير العزل العام التي فُرضت للحد من انتشار فيروس كورونا الجديد «تخنق» اقتصاد بلاده. وأضاف: «من دون الرواتب والوظائف سيموت الناس».

وحسب رويترز، أشار بولسونارو إلى القيود التي فرضتها بعض الولايات والبلدات على حركة المواطنين والأعمال التجارية. وقال إن «العزل العام يقتل»، مضيفاً أن بعض الساسة خنقوا الاقتصاد بفرض تطبيق حظر التجول. واقتصاد البرازيل هو الأكبر في أميركا الجنوبية، ويقدّر حجمه بنحو 7,3 تريليونات ريال (نحو 1,59 تريليون دولار)، وفقاً للتقديرات الرسمية. والبرازيل من الاقتصادات التي تأثرت أكثر بجائحة كورونا التي تتفشى بسرعة أكبر في البلاد حسب بيانات منظمة الصحة العالمية. وقال بولسونارو إنه يشعر بأنه على ما يرام، على الرغم من الفيروس، ونسب من جديد ما يتمتع به من صحة إلى استخدام عقار هيدروكسي كلوروكين لمكافحة كوفيد-19، على الرغم من عدم وجود دليل علمي على ذلك. ويرى محلل الاستثمار في شركة بلاك روك آيد كوزوما، أن أزمة الاقتصادات في أميركا الجنوبية تعود إلى تدهور أسعار صرف العملات.

وكان الريال البرازيلي قد خسر نحو 24% من قيمته خلال العام الجاري مقابل الدولار، لكن الضغوط على الريال بدأت تخف. ويذكر أن الاقتصاد البرازيلي قد تمكن من النموّ سريعاً وبقوة في أعقاب أزمة المال العالمية في عام 2008، وهو ما تراهن عليه حكومة بولسونارو في هذه الأزمة. وبينما ترى الحكومة البرازيلية أن الاقتصاد سينكمش بسبب الجائحة بنسبة 4,7% خلال العام الجاري، يتوقع صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر الأسبوع الماضي أن ينكمش الاقتصاد خلال هذا العام بنسبة 9,1%.

لكن البنك المركزي البرازيلي يضع توقعات متفائلة، إذ يتوقع انكماش الاقتصاد في 2020 بنسبة 6,1%، وهو ما يعد تحسناً مقارنة بتوقعات صندوق النقد الدولي. ولم يُجر المركزي البرازيلي تغييراً على توقعات توسع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3,5%، ولكنه رفع معدل التضخم هامشياً من 1,63% إلى 1,72% خلال العام الجاري.

ويرى اقتصاديون أن شهر إبريل/ نيسان كان الأسوأ بالنسبة إلى البرازيل، وأن مؤشرات الإنتاج الصناعي بدأت بالتحسن التدريجي خلال الشهور الأخيرة. وتشير بيانات البنك المركزي البرازيلي إلى أن الاقتصاد توسع بنسبة 1,3% في مايو/ أيار مقارنة بما كان عليه في إبريل/ نيسان. وتجري الحكومة البرازيلية مجموعة من الإصلاحات على النظام الضريبي، على أمل تحسين دخل الخزانة وتقليل التمويل عبر الاستدانة.

في هذا الشأن، اقترح بأولو جويديس، وزير الاقتصاد البرازيلي، الأسبوع الماضي، تغييرات على النظام الضريبي، شملت تخفيض معدل الضريبة الإجمالية، ومنح العمال غير الرسميين تخفيضاً يصل إلى 20% على دخلهم الخاضع للضريبة، كحافز لتقديم الإقرارات. وبموجب اقتراحه، ستودع الحكومة مكافأة 20% في حساب مصرفي. وتأمل الحكومة أن تقود هذه الإصلاحات إلى دعم الدخل الحكومي.

صندوق النقد يتوقع انكماش الاقتصاد بنسبة 9,1% في 2020

بولسونارو في الوسط مع مشرعين بالكونغرس البرازيلي (Getty)

الرؤية

أهداف أخرى وراء سد النهضة

عبد التواب بركات

في مذكرة رسمية إلى مجلس الأمن اتهم وزير الخارجية المصري، سامح شكري، إثيوبيا بالمبالغة في سعة السد التي ستصل إلى طاقة تخزين قدرها 74 مليار متر مكعب من المياه، وقال إن إثيوبيا قامت بتغيير المواصفات الفنية للسد ورفعت قدرته التخزينية تدريجيا من 14 مليار متر مكعب إلى 74 مليارا، وأن هذه الزيادة الهائلة في حجم خزان السد غير مبررة وتثير تساؤلات بشأن «الغرض الفعلي من السد واستخداماته المتوقعة»، وتزيد بشكل هائل من تأثيراته السلبية المحتملة على الاستخدامات في المصب.

استند شكري في دعواه إلى دراسة فنية أجراها خبير إثيوبي في مجال الطاقة الكهرمائية هو، ميهاري بيين، عنوانها: ما هي كفاءة سد النهضة الإثيوبي الكبير؟ وقال شكري إن الدراسة أظهرت أن سد النهضة حُدد له حجم مبالغ فيه إذا كان الغرض توليد الطاقة، وأن كفاءة توليد الكهرباء لن تتجاوز 33% من قدرة السد المتوقعة، وأن تخزين 19 مليار متر مكعب فقط في خزان سد النهضة بدلًا من 74 مليارا كان سيكون حجما كافيا لتوليد الطاقة الكهربائية.

ووفقا للدراسة، يقول شكري، فإن الطاقة الكهرمائية المتولدة من السد ستكون معادلة لتلك التي تنتجها محطة لتوليد الطاقة بقدرة أقل بكثير مقدارها 2872 ميغاواط تعمل بكفاءة 60%. ولذلك، كان من الممكن تخفيض التكلفة الإجمالية لسد النهضة بنسبة تتراوح بين 40 و45 % على الأقل لصالح الاقتصاد الإثيوبي الفقير لو تم بناء سد أصغر حجمًا بكفاءة أعلى لتوليد نفس الكمية من الطاقة.

الدراسة التي احتج بها شكري، نشرتها منظمة الأنهار الدولية كاملة على موقعها الإلكتروني في شهر يوليو/تموز 2011، أي بعد ثلاثة أشهر فقط من إعلان إثيوبيا عن إنشاء سد النهضة في 2 إبريل/نيسان 2011. والأنهار هي منظمة دولية تدافع عن الأنهار الدولية العابرة للحدود وتدافع عن حقوق المجتمعات التي تعيش حولها، وتناهض إقامة السدود الضخمة عليها، بما فيها سد النهضة، وتساعد في إيجاد بدائل مناسبة لها وإيقاف القائم منها، وتعمل في أكثر من 60 بلدا منذ تأسست في 1985 في كاليفورنيا بالولايات المتحدة.

الدراسة تفند التساؤلات المثارة حول النواحي الفنية والاقتصادية للسد، وما إذا كان مشروع السد يُعد استثمارًا مناسبًا لبلد يعاني اقتصاديًا مثل إثيوبيا. وقالت إن كفاءة سد النهضة في توليد الكهرباء لن تزيد عن 33% فقط، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالإنتاج العالمي لسدود الطاقة الكهرومائية والتي يبلغ متوسطها حوالي 55% إلى 66% (وفق وكالة الطاقة الدولية، 2010). وأكدت أنه وفق المعايير الإثيوبية والدولية للسدود، فإن كفاءة سد لإنتاج الطاقة الكهرومائية بمعدل 33% يكون غير فعال بدرجة كبيرة، ما يجعل الكهرباء المنتجة من السد مكلفة وغير اقتصادية.

وقالت الدراسة إنه إذا كان سد النهضة الكبير مشروعًا متعدد الأغراض، أي أن الحكومة سوف تستخدمه في تخزين المياه لأغراض الري بالإضافة إلى الطاقة الكهرومائية، فإن كفاءة تشغيل السد، وهي 33%، تكون مقبولة لهذا السبب. أما وإن الحكومة الإثيوبية تقول إن السد سيتم استخدامه فقط لتوليد الكهرباء، فإن حجم السد مبالغ فيه لهذا السبب.

وخلصت الدراسة إلى أن السد مغالى في تكلفته، ومبالغ في كفاءته التي ستكون متدنية جدا في إنتاج الكهرباء، وبالتالي يصبح السد استثمارا فاشلا لبلد يعاني أساسا من الفقر وتكرار الجفاف الذي يقتل مشاريع الطاقة المائية. وقالت إن سدا بسعة أقل بكثير مما هو عليه الآن، وبارتفاع أقل سيكون أكثر كفاءة، وأكثر جدوى من حيث التكلفة، وبالتالي ستكون آثاره الاقتصادية والبيئية أقل على دولتي المصب. وفي تعليقها على الدراسة، وصفت منظمة الأنهار الدولية مشروع السد، الذي اقترحه رئيس الوزراء الإثيوبي الراحل ميليس زيناوي، الأب الروحي للسد المثير للجدل، بأنه «مضيعة للوقت والمال ومسيس، حيث يتم بناؤه لدوافع سياسية». وفي مرحلة مبكرة من الإعلان عن السد في 2011، أبدت المنظمة ريبتها من توسيع الحكومة الإثيوبية عمليات تأجير الأراضي المخصصة للزراعة حول السد والسدود الأخرى المقامة على النيل الأزرق، بالإضافة إلى سرية المعلومات التي تخفيها بشأن مخاطر السد على دولتي المصب، مصر والسودان.

والغريب أن شكري يعترف بعلم النظام المصري بخطورة النيات الإثيوبية تجاه بلاده، وكذلك تداعيات السد الكارثية. يقول شكري في الخطاب «إن آثار نقص المياه في مصر بسبب المشاريع التي تضطلع بها إثيوبيا يمكن أن تكون كارثية. وستضيع ملايين فرص العمل، وستختفي آلاف الهكتارات من الأراضي الصالحة للزراعة، وستشهد الأراضي المزروعة زيادة في الملوحة، وستزداد تكلفة الواردات الغذائية زيادة هائلة. وستستفحل الهجرة للمدن بفعل نزوح السكان من المناطق الريفية. مما سيؤدي إلى زيادة البطالة ومعدلات الجريمة والهجرة غير الشرعية».

اعتراف سامح شكري بمبالغة إثيوبيا في حجم السد، وباحتمال وجود أغراض أخرى غير توليد الكهرباء، والتداعيات الكارثية على مصر، والتي يذكرها لأول مرة، هو دليل إدانة للجنرال السيسي الذي أعطى شرعية قانونية لإثيوبيا لبناء سد النهضة بتوقيعه اتفاق إعلان المبادئ في مارس 2015، رغم تهديد الاتفاق للأمن المائي المصري. ولولا أن بروتوكول مجلس الأمن يقضي بنشر خطابات الدول المقدمة إليه ما ظهرت هذه الحقائق بسبب السرية التي يفرضها النظام المصري على تفاصيل الملف.

اتفاق إعلان المبادئ لم يمنح الشرعية للسد فقط، بل إنه يمكن إثيوبيا من استخدام مياه السد في الزراعة وأغراض أخرى غير توليد الكهرباء. يقول خبراء القانون الدولي أن المبدأ الثاني في اتفاق إعلان المبادئ نص على أن الغرض من سد النهضة هو «توليد الطاقة، المساهمة في التنمية الاقتصادية» بدلًا من أن ينص صراحة على أن يكون الغرض من السد هو توليد الكهرباء فقط. وهي صياغة ملتوية غير قاطعة، إذ استخدمت كلمة «المساهمة» في التنمية. وليس «للمساهمة» في التنمية، وهو ما يفتح الباب أمام إثيوبيا لاستغلال مياه السد في مشاريع الري والزراعة على حساب حصة مصر والسودان، وربما بيعها المياه لكليتهما. الأمر الذي يفرض على النظام المصري تدارك الأخطاء التي ارتكبها في الملف وأوصلت إلى تحكم إثيوبيا وانفرادها بقرار ملء وتشغيل السد من دون اتفاق يحمي المصريين من الجوع والعطش، ويحمي النظام نفسه من الاتهام بالتفريط والخيانة.